● ● ● أحد الكتاب الصحفيين المصريين نشر فى جريدة لبنانية تحليلا « ظاهره البراءة » لطبيعة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ، بمناسبة زيارة الأمير فهد لواشنطن ، ولقائه بالرئيس كارتر.

هل تعمّدت واشنطن المجئ بحزب "ليكود" إلى الحكم ؟

نشأت التغلبى

أبرز النقاط التى يمكن الخروج بها من هذا التحليل بصرف النظر عن طوله ، وعن « لولبية » أسلوبه ، هى :

١ ـ أن الصداقة السعودية الأمريكية تحكمها مصلحة الولايات المتحدة ، وحاجة الأخيرة إلى النفط السعودى أولا .

٢ ـ أن العلاقة بين « دولة صغيرة » و « دولة عظمى » قد تنتهى بالعنف بقدر ما تنتهى بالود ، وأن « الفك » الذى يبتسم يستطيع أن يكون أيضا « الفك » الذى يفترس !

٣ ـ أن اسرائيل ستظل حصان طروادة فى الشرق الأوسط . وبهذه الصفة قد تقوم بعمل عسكرى ـ تحقيقا لرغبة أمريكية ـ يتناول حقول النفط فى السعودية .

٤ ـ أن إيران قد تفعل الشىء ذاته ، وإلا فلماذا تكدس هذه الكميات الكبيرة من السلاح مع العلم بأنها لا تستطيع الصمود أمام الاتحاد السوفيتى ؟

٥ ـ فى حال نشوب نزاع مسلح بين السعودية وإسرائيل ، تستطيع مصر وسوريا مساعدة السعودية بسبب قربهما منها . أما فى حال تحرك إيران فإن مصر وسوريا بعيدتان عن ميدان الصراع !

● ● ماذا يعنى هذا الكلام ؟ . .

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ نشر الكاتب نفسه مقالا أوحى فيه بأن الأوضاع الدولية ، بالإضافة إلى العجز العربى يجعلان التصدى لإسرائيل عملا مستحيلا تقريبا !.

الآن ، أراد الكاتب مرة أخرى أن يوحى بأن زيارة الأمير فهد لواشنطن ستكون ذات نتائج محدودة ، بسبب وجود حدود للعلاقات العربية الأمريكية لا يمكن تجاوزها ، لا سيما إذا ما اصطدمت هذه العلاقات بالمصالح الأمريكية الحيوية ، وبصورة خاصة مصلحتها النفطية .

من جهة أخرى ، جاء نشر هذا المقال فى أعقاب نجاح حزب « ليكود » فى الانتخابات ، وكأن الغرض منه الايحاء بأن الجهود المبذولة لتحقيق السلام فى الشرق الأدنى قد أصيبت بنكسة ، وأن الولايات المتحدة لن تتراجع أمام « تصلب المتطرفين » الاسرائيليين إكراما لسواد عيون العرب ، لأن الاستراتيجية السياسية الأمريكية قائمة على أساس حماية إسرائيل ، والحفاظ عليها بوصفها « رجل الأمن الأمريكى » فى العالم العربى ، وأنه إذا ما تعذر استخدام إسرائيل ، أمكن الاستعانة بإيران التى تتدجج بالسلاح ، وإلا فإن « الفك » الذى يبتسم يستطيع أن يكون أيضا الفك الذى يفترس !

طبعا ، لم يبتدل الكاتب بالفم أو بالشفتين « فكا » إلا تحقيقا لغرض معين . . فالفروض أنه ككاتب ، يجمع بين السياسة والرومانسية يعرف أن الفك لا يبتسم ، وإنما ينفرج فقط عن جزئه العلوى ليفسح المجال لخروج الكلام أو لدخول الطعام ، وأن البسة إنما ترتسم على الشفتين فقط . . أما وأنه اختار تعبير « الفك » فإن هدفه كان دون ريب الحديث عن الافتراس « أكثر من الحديث عن الابتسام ! المهم . أراد الكاتب الصحفى أن يحذر ، كما حذر قبل حرب أكتوبر . . ويبدو أن مصير تحذيره الجديد لن يكون أفضل من مصير تحذيره السابق !

ولعله أراد استغلال الموجة الدعائية التى راجت فى الأيام الأخيرة ، على أثر ظهور نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، ليقول كما قالت الموجة إياها ، إن الآمال فى السلام قد ضاعت . وإن الحرب تدق الأبواب مرة أخرى . وإن العرب باتوا محرجين لأنهم أغلقوا بأيديهم مصادر السلاح السوفيتى . وإن العاقل الوحيد بينهم كان معمر القذافى الذى استدرج السوفييت إلى تزويده بأحدث ما فى مستودعات موسكو من سلاح ! !

● لن نتوقف طويلا عند هذه النقطة ، فللكاتب ـ كما لأى كاتب ـ الحق فى التنظير والاستنتاج كما يشاء ، لكن هل من حق الكاتب ـ أى كاتب ـ أن يتجاهل الوقائع

● مناحيم بيجين . .

متعمدا ، ليعتصر من الأرهام ما يتصور أنه يخدم تطلعاته وأمانيه ؟ . .

دون ما حاجة إلى الإجابة على هذا السؤال ـ لأن الإجابة ملك للقارىء وحده ـ نعود الى المبررات التى أوردها الكاتب فى مقاله « التحليل » لنرى مداها من الصحة ونصيبها من الواقع .

١ ـ الصداقة السعودية الأمريكية لا تحكمها مصلحة الولايات المتحدة فقط ، إنما تحكمها أيضا مصلحة المملكة العربية السعودية . فكما أن واشنطن تحتاج إلى النفط السعودى ، كذلك تحتاج الرياض إلى تسويق نفطها . وإلى توظيف عائداته لتطوير اقتصادها ومرافقها ، ولبناء اقتصاد ما بعد النفط . ولئن النفت الرياض وواشنطن على تبادل المصالح ، فليس فى هذا ما يؤخذ على هذه العاصمة أو تلك ، بالإضافة إلى أن تاريخ النفط فى السعودية مرتبط بجهود شركات النفط الأمريكية . وكثيرا ما كانت هذه الشركات تضغط على حكومتها لتحول دون تردى العلاقات بين البلدين وهى قد نجحت حينا ، وفشلت أحيانا . لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا ، وهو ما لم يستطع الكاتب نفسه إنكاره ... هو أنه عندما كانت السعودية فى أمس الحاجة إلى بيع نفطها ، لم يثن عاهلها العظيم الملك عبد العزيز أن يطالب الولايات المتحدة بالحق العربى فى فلسطين ، يوم كانت المطالبة مجردة ، تثير واشنطن ، ويوم كانت واشنطن تستطيع أن تفعل ما لا تستطيع اليوم ، رغم أنها دولة عظمى .

٢ ـ إن صورة الفك الذى يبتسم ويستطيع أن يكون أيضا مفترسا ، أصبحت فى ظروف العالم الذى يسوده توازن القوى العظمى وتوازن المصالح أبعد بالصور التى كان لها رواجها وانتشارها فى القرون الوسطى وحتى عصر الانتشار النورى . وبالتالى فإن العلاقة بين دولة صغيرة ، ودولة عظمى ، قد تنتهى بالعنف بقدر ما تنتهى بالود ، لكن مما لا ريب فيه أن العنف لا يصل إلى الحد الذى تصوره الكاتب لا سيما بعد أن تأكد للولايات المتحدة نفسها أن العنف لم يعد وسيلة مجدية للحل . وقد كانت تجربتها فى « فيتنام » أوضح دليل على ذلك . أضف إلى هذا أن النفط أصبح اليوم سلعة استراتيجية لا تهم الولايات المتحدة وحدها بل تهم دول العالم كله ، وعلى رأس قائمة هذه الدول الاتحاد السوفيتى الذى تؤكد تقديرات الخبراء أنه سيتحول فى الثمانينات من دولة مكتفية ذاتيا إلى دولة مستوردة للنفط وهذا يعنى وجود صراع خفى بين الدولتين العظميين على مصادر الطاقة ، وهذا الصراع وحده يكفى حتى لا تنفرد إحدى الدولتين بعمل عدائى يؤدى إلى وضع يدها على مادة حيوية يجب

● الرئيس كارتر يشيد بضيفه الأمير فهد بن عبد العزيز

أن يكون تسويتها شاملا . وعلى نطاق عالمى ، وإلا لما اضطر الرئيس كارتر إلى الاسامة إلى سمعيته بالدعوة الى تقنين استخدام الطاقة فى الولايات المتحدة ، وهو يعرف أن هذا التدبير سوف يؤدى الى انخفاض مستوى معيشة الشعب الأمريكى . .

وهنا لا اخال الكاتب الصحفى المحلل جاهلا أن أية محاولة أمريكية مباشرة للاستيلاء على مصادر الطاقة سوف يكون لها رد فعل سوفيتى قد لا يكون مباشرا ، إلا أنه سيحدث فعلا . .

وإذا صح ما نشره الكاتب اليهودى الفرنسى « ميشيل بار زوهار » مؤخرا ، نقلا عن المخابرات الاسرائيلية والأمريكية ، من أن السوفيت قبل إخراجهم من مصر ، كانوا قد أقاموا قواعد سرية للصواريخ عابرة القارات متوسطة المدى ، موجهة إلى منابع النفط فى الشرق العربى وأن هذه الصواريخ كانت ستنطلق بمناسبة أول أزمة فى الشرق الأوسط بأمر صادر عن سلطة كان الروس يدرون أن يأتوا بها لتحل محل السلطة الشرعية فى مصر ، وهدفهم من ذلك إرغام الولايات المتحدة على الركوع على ركبتيها وبعمل غير مباشر . . إذا صح هذا الكلام فليس مستبعدا أن يكون الاتحاد السوفيتى قد استبدل بمصر ليبيا ، فأعاد إقامة هذه القواعد هناك . .

طبعا هذا مجرد استنتاج أو هو تقدير مرتكز على معطيات قد تكون صحيحة ، وقد لا تكون إلا أن المهم هو التأكيد على أنه بات متعذرا إقامة علاقات بين دولتين على أساس « أن الفلك الذى يبتسم يستطيع أن يكون مفترسا » ، وإلا لما كانت ثمة حاجة لأن يستعين الاتحاد السوفيتى . بالكوبيين فى الهجوم على جنوب زائير ، وبالأموال الليبية لتسليح أثيوبيا وتحريضها على أريتريا وجيبوتى والسودان ، فى محاولة واضحة للسيطرة على البحر الأحمر وهو أحد الشرايين المهمة عسكريا ونفطيا .

٣ ـ القول بأن إسرائيل ستظل « حصان طروادة » الأمريكى فى الشرق الأوسط . هو قول مرتكز على ما جرى فى الأربعينات والخمسينات والستينات . لكن فى هذا المجال أيضا يغفل الكاتب متعمدا ، التغيير الكبير الذى طرأ على أوضاع المنطقة بعد حرب أكتوبر . ولعل أهم مظاهر هذا التغيير أن حصان طروادة الأمريكى أصبح حصانا فائلا . . وكانت الولايات المتحدة أول من اقتنع بذلك ، فهى رغم الجسر الجوى الذى أقامته لإمداد إسرائيل بالسلاح ، بعد هزيمتها عسكريا ، ورغم النفرة التى حدثت فى الدفرسوار ، لم يستطع كيسنجر إلا أن يعترف بأن الوجود الإسرائيلى كله ـ سواء فى الدفرسوار أو فى فلسطين نفسها ـ كان معرضا لخطر محقق لو أن تسليح القوات العربية بقى مستمرا ، ولم يتوقف جسر الامدادات السوفيتية فور عمل جسر الإمدادات الأمريكية . بل قد اعترف كثيرون من القادة الغربيين بأن الثغرة الاسرائيلية فى الدفرسوار كان يمكن أن تتحول إلى مقبرة للمتسللين لو لم تضغط الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار ، ولو لم تنضم موسكو إلى واشنطن فى هذا الضغط .

● بقى أن اسرائيل قد تقوم بعمل عسكرى يتناول حقول النفط فى السعودية !

هذا الكلام يدعو إلى الشفقة لا سيما إذا ما صدر عن كاتب كبير تتسابق دور النشر من أجل الحصول على مذكراته ، فهو يصور إسرائيل كأنها دولة ذات سلطة مطلقة ، تملك إرادتها وتملك التحرك دون حساب لأحد ودون رجل من أحد !

وقد استدرك الكاتب توقعاته فى هذا النطاق بالذات ، قال إن إسرائيل لن تستطيع الانفراد بالسعودية ، لأن مصر وسوريا لربيتان منها . وهذا الاستدراك يكفينا لإهمال الرأى الذى يتضمن من الايحاء أكثر مما يتضمن من الواقع !

أما بالنسبة إلى إيران فلن نعلق على تنبؤات الكاتب ، إلا بواقعة واحدة وهى أن إيران كانت فى مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج ـ الذى عقد فى مسقط ـ شديدة الحماسة لعقد اتفاق أمن جماعى يشمل شبه الجزيرة العربية كلها ، فلما اصطدمت بمعارضة العراق ، دعت إلى عقد اتفاقات أمن ثنائية ، لكن دول الخليج ترددت فى عقد الاتفاقات الثنائية خشية أن تتحول إلى اتفاقات محورية ، مؤخرا . . اثر العراق بوجهة النظر الإيرانية فيما يتعلق باتفاقات الأمن الثنائية . إلا أن دول الخليج لاتزال تسعى إلى اتفاق أمن جماعى يتأتى بها عما تتوقع ـ بحق ـ من متاعب .

إذن إيران كدولة نفطية ، حريصة على أمن النفط .

وبالتالى لن تقدم على عمل قد ينتهى إلى تخريب منشآت هذه المادة الاستراتيجية الخطيرة .

● ● أخيرا ـ وليس آخرا ـ هل صحيح أن فوز حزب « ليكود » فى الانتخابات الاسرائيلية أضعف فرص السلام فى الشرق الأدنى وضاعف من فرص الحرب ؟ . .

لا نعتقد أن ثمة مجالا هنا للاستنتاج أو للتنبؤ .

والمتطرفون يعرفون أنهم بدون الولايات المتحدة لا حول لهم ولا قوة . أنيابهم سريعة العطب ومخالبهم أسرع إلى العطب من أنيابهم .

مع ذلك ، لابد لهم ، وهم فى الحكم ، من اتخاذ موقف ما .

فى الوقت ذاته ، يجد هؤلاء أن الولايات المتحدة التزمت بحلول قد لا تكون متكاملة فى الوقت الحاضر إلا أنها مرشحة للتكامل خلال فترة وجيزة

والحلول التى بها التزمت الولايات المتحدة واضحة . وقد وردت على لسان رئيس جمهوريتها نفسه . من هذه الحلول : أن السلام فى الشرق الأوسط بات أمرا ملحا ، وهو إن لم يتحقق فسوف يؤدى إلى كارثة .

ومنها أيضا : أن الفلسطينيين يجب أن يكون لهم وطن .

ومنها أيضا : أن المشكلة الفلسطينية أهم عناصر الصراع العربى الإسرائيلى .

ومنها أيضا : أن الظروف الحالية هى أكثر الظروف ملاءمة للحل السلمى .

ومنها أيضا : أن مؤتمر جنيف يمكن أن يكون بداية عملية لسلام قد لا يتحقق فورا بصورته النهائية ، إنما يمكن أن يكون خطوة أساسية تؤدى خلال بضع سنوات إلى سلام حقيق

ومنها أيضا : أن إسرائيل يجب أن تلتزم بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

وينص القرار ٢٤٢ على عدم استفادة أية دولة من القوة لاحتلال أراضى دولة أخرى .

ويقبل بصراحة بانسحاب اسرائيل من الأراضى ـ أو من أراض ـ العربية التى احتلتها وقد أجمع خبراء السياسة الدولية ، على أن إسرائيل إن لم تلتزم بالحلول التى طرحتها واشنطن فإن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ستمر بمرحلة صعبة . وهذا تعبير مهذب يحله الخبراء عادة محل تعبير « الأزمة » أكثر من هذا . .

بعض المعلقين ، يؤكد أن واشنطن نفسها كانت وراء نجاح حزب « ليكود » فى الانتخابات الاسرائيلية لتتخلص من تردد حزب العمل ومن حجته الدائمة حول خوفه من « المعارضة المتطرفة » فجاءت بالمعارضة المتطرفة ، لتنهى الموضوع بشكل أو بآخر . .

ومعنى إنهاء الموضوع بشكل أو بآخر ، هو أن أمام إسرائيل حلين لا ثالث لهما : أن تقبل السلام فى نطاق مؤتمر جنيف وتتمتع بضمانات أمريكية ودولية للحفاظ على وجودها أو أن تلجأ للحرب إنما هذه المرة بوسائلها الخاصة . . ومن هنا كان قول كارتر « إن نشوب حرب جديدة فى الشرق الأدنى سيؤدى إلى كارثة » .

● ثم إن الرئيس كارتر قد نصب من نفسه « مدافعا عن حقوق الإنسان » فهل يكتفى بالدفاع عن حقوق الانسان السوفيتى ، ويهمل حقوق الانسان العربى والفلسطينى ، أم أنه يعتبر الدفاع عن حقوق الانسان كلا لا يتجزأ ؟ .

انطلاقا من هذه الحقائق ، نلاحظ التنازل بوصول « المتطرفين » إلى الحكم فى إسرائيل أقوى منه أيام كان « المعتدلون » يتولون الحكم . ثم إن حزب « ليكود » ليس أكثر تطرفا من بن « جوريون » ولا من « جولدا مائير » وقد انتهى الأول بموقف أمريكى محدد فى حرب ١٩٥٦ ، وانتهت الثانية بموقف عربى حاسم فى حرب أكتوبر .

● ونستطيع أن نضيف : أن الموقف العربى اليوم أفضل منه قبل حرب أكتوبر .

فالولايات المتحدة لا تجهل ، والعالم كله لا يجهل أيضا ، أن اسرائيل إذا ما لجأت مرة أخرى إلى الحرب . فسيكون من العسير احتواء هذه الحرب ضمن حدود ضيقة خلافا لما كان يحدث فى الماضى . .

وكما انتهت فى أكتوبر أسطورة الجيش الإسرائيلى المتبع الذى لا ينهزم . . فإن أسطورة « الصقور » والمتطرفين « والمتصلبين » قابلة بدورها للانتهاء . .

وسلام على التحليلات التى ظاهرها البراءة ، وباطنها السم الزعاف !

●

هل تعود أمريكا لقرارات التقسيم ؟

ف . ش

■■ أحدث تصريح أخير للرئيس الأمريكى كارتر هزة كبيرة داخل الأوساط الإسرائيلية ورغم حرص المسئولين الإسرائيليين على التريث فى التعليق انتظارا لمزيد من التفاصيل .. فإن إسرائيل لم تستطع أن تخفى رجومها حيث سارع سفيرها فى واشنطن سيمحا دينتز للاجتماع بوزير الخارجية الأمريكى مؤكدا - بعد المقابلة - أن الولايات المتحدة ما زالت تعتبر قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ الأساس الوحيد لاستمرار المفاوضات بين الأطراف المتنازعة .. وأن ذلك لا يقضى بإعطاء وطن للفلسطينيين أو بدفع تعويضات .

لماذا هذا القلق الشديد الذى يعترى حكام إسرائيل ... هذا القلق الذى بدأ منذ مجىء كارتر إلى البحث فى صميم أزمة الشرق الأوسط وبدأ فى اجراء اتصالاته المكثفة أملا فى وضع النقاط على الحروف بالنسبة للتسوية .. لقد أصبح هناك تخوف إسرائيلى واضح من خطة سلام شاملة قد تسعى واشنطن لإقرارها إذا ما فشلت جهودها فى دفع الأطراف المعنية إلى التوصل لتسوية عادلة ودائمة فى المنطقة .. وخاصة أن الولايات المتحدة أصبحت تضيف مع كل تصريح بعدا جديدا للتسوية يلغ مداه حينما تحدث كارتر عن وطن للفلسطينيين وحقهم فى التعويض .

لقد دفع هذا القلق البعض للتساؤل حول الخاصة التى تربط إسرائيل بأمريكا وهل هى قاربت على الانتهاء ؟ .

لقد صرح كارتر فى مؤتمر صحفى بأن الولايات المتحدة تلتزم بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بالتوصل إلى تسوية فى الشرق الأوسط والتى تشير إلى حق الفلسطينيين فى أن يكون لهم وطن قومى وأن يتم تعويضهم والتى تدعو أيضا إلى انسحاب إسرائيل ، وأنه لا يزال عند موقفه من ضرورة الانسحاب الكامل مع إدخال تعديلات طفيفة وأضاف أنه رغم عدم وجود خطة لديه للتسوية فإن هذه القرارات تعتبر سياسة ملزمة للحكومة وإنها تضمنت بالفعل حق الفلسطينيين فى أن يكون لهم وطن قومى وأن يعوضوا عن الخسائر التى تعرضوا لها .

إلى هنا ينتهى كلام كارتر لنبدأ فنقول إن المحللين السياسيين قد أرهقهم بشكل ملحوظ خطوط السياسة الأمريكية بالنسبة للتسوية حتى يمكن القول بأن سياسة كارتر أصبحت فى تحليل البعض جامعة للمتناقضات بل أصبح الموقف الأمريكى برمته يحكمه الغموض وأصبح الجميع عاجزين عن المتابعة والفهم لمسارات الحركة الأمريكية ومع ذلك

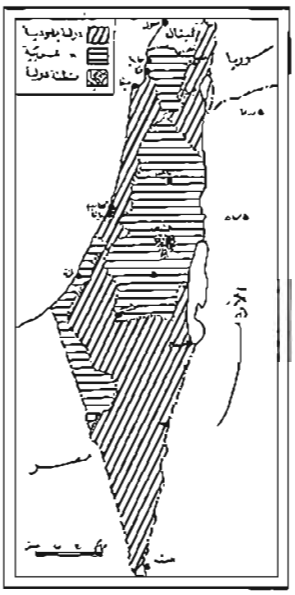

خريطة التقسيم كما قررتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٨

فإن هذا التصريح يكتسب أهمية خاصة على ضوء أنه يجىء فى أعقاب وصول كتلة ليكود الى السلطة فى إسرائيل وهو وإن كان فى كثير من أفكاره يعد تكرارا لما سبق أن أدلى به كارتر والمسئولون الأمريكيون فإنه يعنى فى حقيقته إصرارا أمريكيا على تبنى الحركة الدائمة للتسوية كما قد يعنى للبعض وثبة هجومية أمريكية تستهدف الضغط على إسرائيل فى الفترة السابقة لتشكيل حكومتها . ولكن بلا شك ما تضمنه التصريح بخصوص الفلسطينيين يقدم بعدا جديدا فى الموقف الأمريكى . ليس بالنسبة لحق الفلسطينيين فى أن يكون لهم وطن ولكن لما جاء به عن حقهم فى التعويض ، فلأول مرة يتحدث مسئول أمريكى عن مسألة التعويضات الفلسطينية .

ورغم عدم الوضوح الذى يعترى هذا التصريح - كغيره - فإنه بلا جدال يفتح مجالا واسعا للمناقشة والتحليل .

أولا :

استند إلى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ونحن نعلم أن موضوعات التعويض لم يتضمنها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ وبالتالى فحين يشير كارتر لمسألة التعويض إنما يشير إلى القرار ١٩٤ الصادر فى ١٩٤٨/١٢/١١ .

●● هذا القرار يعرفه جيدا كل من اقترب وتعامل مع القضية العربية الإسرائيلية فهو قرار صدر من الجمعية العامة بموافقة القوتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى : لماذا يقول هذا القرار :

« تقرر الجمعية العامة ضرورة السماح لمن يرغب من اللاجئين الفلسطينيين فى العشودة إلى ديارهم وفى العيش فى سلام مع جيرانهم فى أقرب وقت ممكن ووجوب دفع التعويضات عن أموال الذين يختارون عدم العودة وكذلك دفع التعويضات عن الخسائر والأضرار التى أصابتهم وفقا لقواعد القانون الدولى والإنصاف ، وتأمر الجمعية العامة لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم واستيطانهم من جديد ودفع التعويضات لهم » . معنى ذلك أن ملفات القضية فى الأمم المتحدة سوف يعاد فتحها من جديد نهائك حقوق للفلسطينيين لا يجوز إهدارها ومنها حق التعويض .

ثانيا :

حين نتكلم عن قرارات الأمم المتحدة بخصوص التعويض فإن قضايا العودة تطرح نفسها على السطح من جديد .. حتى كل فلسطينى ترك إسرائيل فى أن يعود إليها فالاختيار متروك وهنا فإن ما سبق أن أشارت إسرائيل من إمكانية قبولها أعدادا محدودة من عرب فلسطين أو ما يطلق عليه (نظام الكوته) أصبح باليا فالقرار صريح بحق الجميع فى الاختيار ولو أدى الأمر إلى عودة فلسطينية جماعية إلى إسرائيل .

ثالثا :

هذا التصريح لم يجعل مسألة التعويضات بديلا عن الوطن كما قد يحلو للبعض - سواء فى إسرائيل أو فى جبهة الرفض العربية - أن يظنوا ، ولكنه جاء ينصف مصالحا لمن الفلسطينيين فى وطن قومى .

رابعا :

يقودنا الموقف بطبيعته إلى قرارات التقسيم لعام ١٩٤٧ والتى أقرت منذ البداية اقتناع المجتمع الدولى حينئذ بوجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية .. وهذا الموقف بالذات قد دفع ببعض وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى تأكيد أن التصريحات الأمريكية أشارت إلى ضرورة العودة لحدود ١٩٤٧ .

خامسا :

ان الامم المتحدة سبق أن أقرت فى قرار التقسيم بوضع خاص للقدس خاضع لنظام دولى تتولى الأمم المتحدة إدارتها عن طريق مجلس وصاية يقوم بأعمال السلطة الإدارية فهل يمكن أن يكون ذلك أسلوبا لتسوية مشكلة تعد أكثر تعقيدا من غيرها وهى قضية القدس . وأيا كان الموقف الأمريكى وما قد يفسره البعض من أن ظلك التصريحات تعكس رغبة واشنطن فى الارتفاع بمستوى المساومة مع إسرائيل .. وخاصة أن كتلة ليكود ما زالت ترفض القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وحتى لو قيل إننا حلنا الأمور أكثر مما تحتمل فإننا لا نطالب الولايات المتحدة إلا بأن تكون الدولة العظمى التى تتحمل مسئولياتها فى إقرار السلام الدولى انطلاقا من مبادىء أخلاقية ، فبدون التسوية العادلة لن تكون هناك تسوية دائمة وعلى إسرائيل أيضا أن تعى ذلك جيدا إذا كانت حقا راغبة فى السلام .

ومن هنا أيضا بدأت إسرائيل تطالب بتعويضات لليهود الذين هاجروا إليها من الدول العربية بل عادت إلى المطالبة بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بها من جراء سياسة المقاطعة الاقتصادية العربية وعن أضرار الحروب مع الدول العربية ، كما لو كان العرب هم البادئين بالعدوان . وأيا كانت اسرائيل تتساءل عن سبب إثارة كارتر لهذه القضايا التى ظلت بعيدة عن دائرة النقاش نقول إن هذه القضايا لم تكن مغلقة فى يوم من الأيام بل إن حلولنا فى العودة والتعويض وإنشاء الكيان الفلسطينى .. سبق أن طرحتها الدبلوماسية العربية وما زالت متمسكة بحدودها .